تقرير

شوقي عشقوتي
lionbars@hotmail.com

نقطة تحوّل في المسار الداخلي وخارطة سياسيّة جديدة أول هزيمة لأردوغان في انتخابات تركيّة

انتخابات 2024 البلدية في تركيا الغت مفاعيل انتخابات 2023 الرئاسية والنيابية، وخلطت الاوراق واعادت رسم الخارطة السياسية. الحزب الحاكم "حزب العدالة والتنمية" يتعرض لاول هزيمة كاملة على مستوى تركيا منذ وصوله الى السلطة. حزب "الشعب الجمهوري" استعاد مركز الصدارة واصبح الحزب الرقم واحد. حزب "الرفاه من جديد" بزعامة فاتح اربكان بات يشكل "حصان طروادة" داخل الحالة الاسلامية

راهن الرئيس التركي رجب طيب اردوغان على الانتخابات البلدية نهاية آذار الماضي، وكان يمني النفس بانتصار على المعارضة، اقله في مدينة اسطنبول، لاستعادة هذه المدينة التي تولى رئاسة بلديتها وشكلت نقطة الانطلاق له ورافعة الوصول الى رئاسة الحكومة، ومن ثم الى رئاسة تركيا التي حكمها لأكثر من عشرين عاما متواصلا. اراد الفوز في اسطنبول تحديدا لسببين: اولا، راهن على ان يشكل انتصار مرشحه في اسطنبول حافزا ليحاول تعديل الدستور، بما يتيح له الترشح مرة ثالثة، وربما رابعة. وثانيا، ليقطع الطريق على المعارضة وطموحها بان تبني على انتصارها في الانتخابات المحلية، وخصوصا في اسطنبول، معركتها المقبلة في الانتخابات النيابية وفي الانتخابات الرئاسية.

جاءت النتائج لتعلن انتصار المعارضة في المدن الكبرى، وخصوصا في اسطنبول وانقرة وازمير وانطاليا، ولتعلن تقدم المعارضة ايضا في مدن اساسية شكلت على امتداد الاعوام الماضية معاقل لحزب "العدالة والتنمية" الحاكم.

في اسطنبول، المدينة الاكبر بعدد سكانها (نحو 16 مليونا) العاصمة الاقتصادية لتركيا، وتشهد صراعا حادا بين الرئيس اردوغان وحزب "الشعب الجمهوري" اكبر احزاب المعارضة، سعى اردوغان الى استعادة بلديته المفضلة من يد اكرم امام اوغلو الذي فاز مجددا واحتفظ برئاسة بلدية اسطنبول في مواجهة مرشح اردوغان وزير البيئة السابق مراد قوروم الذي حصل على دعم قوي من الرئيس، وسخرت من اجله موارد الدولة كلها. وفي انقرة، المعركة الثانية المهمة، تنافس مرشح "حزب الشعب الجمهوري"، الرئيس الحالي للبلدية منصور ياواش، مع مرشح السلطة تورغوت التينوك الذي خسر المعركة في العاصمة الادارية والسياسية لتركيا. شكلت نتائج الانتخابات المحلية في تركيا ما يمكن وصفه بالهزيمة الاسوأ للرئيس رجب طيب اردوغان وحزب "العدالة والتنمية" الحاكم، على مدى 22 عاما في حكم البلاد. اردوغان اعترف بعد الخسارة بان الانتخابات نقطة تحول، واظهرت الانتخابات "اننا نفقد جزءا من شعبيتنا في عموم البلاد، وسنحلل النتائج ونراجع انفسنا. سنحاسب انفسنا، وسندرس الرسائل الصادرة عن الشعب"، ورئيس "الشعب الجمهوري" اوزغور اوزيل، تحدث عن تغيير "وجه تركيا". وقال: "اظهرت نتائج الانتخابات ان الناخبين قرروا تأسيس سياسة جديدة في تركيا، وتغيير الصورة التي استمرت 22 عاما لتركيا، وفتح الباب امام مناخ سياسي جديد".

كان الرئيس التركي يتطلع صوب ترسيخ زعامته وتوجيه ضربة قاصمة للمعارضة بحرمانها ما بقي بيدها من اوراق في بلديات بعض المدن التركية. فجاءه الرد من الناخب التركي الذي منح "حزب الشعب" المزيد من الدعم في نسب الاصوات والسيطرة على المزيد من بلديات مدن تركية محسوبة تاريخيا على حزب "العدالة والتنمية".

الصناديق التي قالت نعم لرجب طيب اردوغان قبل 10 اشهر في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، تقول له لا في انتخابات البلديات التي جرت يوم الاحد المنصرم.

كان قرار الناخب التركي مفاجئا وصادما للحكم والمعارضة على السواء. لم يكن تحالف الجمهور الداعم لحزب العدالة يتوقع هزيمة بهذا الشكل. الاحتمال الاكبر بين السيناريوهات السوداوية هو الفشل في استرداد انقرة واسطنبول من المعارضة. لكن الصناديق قالت اكثر من ذلك حول ضرورة

عدم تبسيط الامور وتقديمها على انها حالة ظرفية موقتة سيتحرك الحزب الحاكم لمعالجتها وامتصاص غضب الكثير من الشرائح الاجتماعية.

4 اسباب رئيسية قادت الى خسارة اردوغان وحزبه الحاكم "العدالة والتنمية" في هذه الانتخابات:

1- الوضع الاقتصادي الذي تمحورت حوله الحملات الانتخابية واتجاهات الراي العام. فالاقتصاد ظل عاملا مهما في اختيارات الناخبين، حيث رأى 85 في المئة من الاتراك (وفقا لاستطلاع شركة "ايبسوس") ان المشكلة الاكبر في تركيا هي الوضع الاقتصادي مع انهيار سعر صرف الليرة، وتراجع القيمة الشرائية للرواتب الى حد دفع المصرف المركزي قبل ايام الى رفع قيمة الفائدة الى 50 في المئة. وسلطت المعارضة الضوء على الوضع الاقتصادي للبلاد، وصمت اردوغان حيال

قيام البنك المركزي برفع الفائدة الى 50 في المئة، في الوقت الذي يكاد فيه التضخم يلامس 70 في المئة، ويصرخ المواطنون من الغلاء ولا يجد المتقاعدون قوت يومهم.

2- تصويت الاكراد الذي صب لمصلحة المعارضة، خصوصا في اسطنبول، حيث ساهمت الاصوات الكردية في تعزيز وضع اوغلو وتوسيع هامش فوزه بفارق مريح. فالاكراد يشكلون رقما صعبا في المعادلة الانتخابية وكتلة صلبة تلعب دورا مهما في تحديد مسار السياسة التركية، اذ انهم يشكلون بين 15 و20 في المئة من مجموع السكان البالغ 85 مليون نسمة، وتسعى الاحزاب الكبيرة دائما لبناء تحالفات معهم قبل كل انتخابات، ولكنهم يميلون الى تاييد احزاب المعارضة، وخصوصا حزب "الشعب الجمهوري"، ويوجهون اتهامات لاردوغان وحزبه بأنه يمارس سياسة عدائية واقصائية بحقهم.

3- نجاح "الشعب الجمهوري" المعارض في احداث تغيير جذري في هياكله بعد انتخابات ايار الماضي، لدرجة انه كان الحزب الوحيد الذي ادار عملية ديموقراطية في مؤتمره العام بعد الانتخابات التي ادت الى تغيير رئيس الحزب كمال كليتشدار اوغلو، الذي خسر الرئاسة امام اردوغان. حزب الشعب الجمهوري تمكن من تجاوز الحالة المعنوية السلبية الناشئة عن انتخابات ايار، وقام بحملة تغيير جددت دماءه وتبنى خطابات اكثر اعتدالا واحتضانا للشعب ونشاطا في الشارع. ونجح الحزب في ان يتحول الى حزب شاب وديناميكي واكثر وصولا الى الشارع التركي وقياسا لنبضه، تحت رئاسة اوزغوز اوزيل، الذي علق على نتائج الانتخابات المحلية الاولية قائلا: "لقد نجحنا في جعل الحزب الذي اسسه مصطفى كمال اتاتورك يحتل المرتبة الاولى من جديد، ونسير الان نحو حكم البلاد في اول انتخابات عامة قادمة".

4- حملة الضغوط والتشويش على اردوغان وحزبه الاسلامي من الاحزاب الاسلامية المحافظة، والمنشقة في اغلبها عن حزب "العدالة والتنمية"، وهي: حزب "السعادة" الذي يتزعمه كارامولا اوغلو، وحزب "المستقبل" بزعامة احمد داوود اوغلو، وحزب "الديموقراطية والتقدم" بزعامة علي باباجان، وحزب "الرفاه من جديد" بزعامة فاتح اربكان، الذي كان احدى مفاجات الانتخابات مقدما نفسه كحزب اسلامي صاعد على حساب العدالة والتنمية. هذه الاحزاب خاضت الانتخابات البلدية منفردة ورفعت راية التحدي لـ"العدالة والتنمية"، والتقطت الورقة الانتخابية التي وظفها اردوغان في حملته الانتخابية، وهي "حرب غزة" وهجومه على اسرائيل، لتعكس اتجاهه في الاسابيع الاخيرة قبل الانتخابات. ووجهت هذه الاحزاب انتقادات حادة لاردوغان بسبب استمرار العلاقات الدبلوماسية والتجارية مع اسرائيل وعدم قطعها رغم المجازر التي ترتكبها حكومة نتنياهو في غزة، وخرج انصار هذه الاحزاب في تظاهرات متعددة قبل الانتخابات رافعين شعارات "التجارة مع اسرائيل خيانة لفلسطين"، و"لا تكن شريكا في المجزرة".

من الواضح ان حرب غزة لم تكن عنوانا اساسيا في انتخابات محلية، ولم تحتل حيزا بارزا في خطب المرشحين، ولم تكن الموضوع المهيمن والطاغي على مستوى السياسة الخارجية، ولم تقدم المعارضة حرب غزة الا من باب احراج اردوغان ومحاصرة "العدالة والتنمية". اما المفارقة او المفاجاة الاخرى، فهي ان ملف النازحين السوريين لم يشكل مادة في الحملات الانتخابية بعدما تبين للمعارضة ان مفاعيله الشعبية محدودة ولم تحقق لها مكاسب في المعارك الانتخابية الماضية.

في المحصلة والنتيجة، الانتخابات البلدية في تركيا مهمة جدا في مغزاها السياسي وتعد مؤشرا الى امرين وتطورين في المستقبل:

- الامر الاول: بداية العد العكسي لرجب طيب اردوغان في مسيرته السياسية الحافلة التي بلغت نقطة الذروة في الانتخابات الرئاسية العام الماضي بعد انتصاره في معركة قوية جرت على مرحلتين، لتبدأ الان ومع الانتخابات المحلية مسيرة الانحدار.

سجلت هذه الانتخابات نهاية قدرة اردوغان على المناورة السياسية، وتعويض الاداء بالخطابات الشعبوية والعاطفية، واصبح امام وقائع جديدة، اما ان يذهب نحو مواءمة ادائه مع خطابه، او ان نزيفه الشعبي سيستمر. فمثلا خسارة اسطنبول التي قاد حملتها الانتخابية بنفسه، هي في الحقيقة خسارة شخصية له، قبل ان تكون خسارة لحزبه الذي لم يعد قادرا على اتخاذ قرارات او اجراءات كبيرة على صعيد البلاد، مثل تغيير الدستور او حتى تعديله، خاصة بما يضمن حق ترشح اردوغان لولاية رئاسية جديدة.

- الامر الثاني: صعود نجم اكرم امام اوغلو على المستويين الشعبي والسياسي، وفي اسطنبول التي منها انطلق اردوغان. اوغلو سيكون، ومن منصة اسطنبول، زعيم المعارضة في المستقبل ومرشحها للانتخابات الرئاسية المقبلة. في الواقع يمكن اعتبار انتخابات 2024 المحلية اولى جولات معركة 2028 الرئاسية.